

وانما المراد بالاصنام فلا يصح المثال لان دعاهم الاصنام امر ثابت لم قلت وحي
انه السكاني اذ ان الثابت لهم الصمت عن دعاهم واستمداعهم بانهم كانوا يدعونهم
فقال في دليل الاثر الكريمة والمعنى سوا نجد دواعي الاصنام عن من والقرن وتلك
ما انتم عليه من دعاهم فما عند الضرام صامتين عن دعاء الاصنام مسترون على
دعاهم حتى صارت شدة هذا الضام في دعاهم اذ اجبت بالحق ام انت من اللامعين
لانهم كانوا يدعونهم في اللعب حاله مستريح لرصليهم على ما يستعملون في دعاهم
يحييهم بالحق والحق في التثنية بذكر الاثر الكريمة بين ان قولهم منقطعة او تقوله
منقطعة ومنه قوله تعالى وما عتبه جنديا هم على قرارة النصب فانه مقطوع على واما
تاسكها فان قلت الجملة لا يحتمل ان تكون اسمية فكون للشيء او تحويل فكون
للشيء فان اراد بالشيء فان اراد بالشيء فبها وجب ان يكونا ضميين لذكر الاثر
وان اراد بالشيء فبها وجب لذلك وان اراد بالشيء في احدها والآخر في الاخر
وجب اختلافهما لان كل واحد من الابدان والاشياء في الاخرى وجب اختلافهما
لان كل واحد ليس ارادة الاسم والفعليته محل كونه في النسب الى المفعول
الجملة في نسبتها الى المفعول على الابدان ان كانت اسمية او المفعول ان كانت
فعلية لكن وادراك ارادة الابدان وادراك المفعول في قسم ثالث وهو ارادة المفعول
النسبية عن غير نظر الابدان او المفعول وان كانت لا تقع الاضمار بها الا وهي احدها
الكتيبين وهذا يظهر لغيره عن قول السكاني ان كان المراد النسبة مردعي
النسب في الفعلي والاسمية والما تانع من عبارة النسب في عطف احد الفعلين
على الآخر فبما ان كونه الفعلان المستقبلان مثله فيصد اتفاق احدهما بصيغة
الماضي لكونه لا دلالة على هذا الامر صورة صورة الا في وقت وقوع الكلام
على هذا وما بعده قوله تعالى ودم يفر في الصور عز عز اسما الى ان الفرج المذبذب
على النسخ كما انه قد صح حتى عرفت بالمثل للمضي **تفسيره** اذا نالت ما ذكرناه في
هذه الاشياء دامت كل اسم السكاني على ان المراد في هذه المكان بقره الفصل
فخبر انه الاضمار بخبره الذي قد وقع بعد ان لم يكن ويشهد لذلك قول السكاني
سواء علمك احد دعاهم بخبره في قولنا الفعل المضارع المفعول قوله ان السكاني

دعا

دعاهم وقت كما سبق في قوله **تفسيره** جميع ما سبق في الجملتين سواء كانا كل ما سبق
يستقبلان لم يكن ناشئ على الشرط او جلتى الجواب فيراعي فيها ما سبق اسما
جلها شرطين وجبا بين مثل من كان قام زيد فعد عمرو وان يخرج بكونه دخل
فهل يشق في عطية الثانية على الادنى الاتحاد في المسند بين المسند اليها في
البلل الاربع اذ استنبأ على ما عاين المصنف او يكفي الاتحاد بين مسندين بل شرطين
او المسند اليها او غير الجواب لم يضر في ذلك فليس ينظر فيه **تفسيره** قد علم
حكم الجملتين في افعال وانفصال المفعولات فم تخرجها لهما في ذلك والظاهر
انها اما ان كان ذلك لانه في الغالب واضح اذ لا يعلم حكمه في الجملتين وذلك لكونه
في اسئلة المتكلم وعنه حين عمل يحصل احدهما للجملتين بالآخرى كما هو من
الغرض ان الذي ينبغي التوضيح لذلك فقوله الاصل في المفعول ضلعه ما قبله لان
ما قبله اما على فيه ان يدعى ان لا يعطف المفعول على ما او يعول فلا يعطف
العامل على مفعوله او كلاهما معوله والنقل بظهورها طلبا واحدا فلا يمكن عطف
لانه لم يتم قطع العامل عن الثاني حتى عطف ذلك على ما ويخرج ذلك لما سنده
في عطف احد الجملتين على الآخر لكن قد ياتي ذلك في عطف بعض المفعولات على
من ضابط فقوله ان الجميع مفعولان وان كان من جزم الضميمة عطف احدها
على الآخر فان كان بينهما جامع وهلك والاضمة والضمي على صلاحتهما في الجمل
فقط ذلك انضمام احدهما ان يكون بين المفعولين كما لا ينقطع بل اظهر
غير المراد من ان يدعى عالم فانه لا جامع بين هذين في الخبرين معبره كل ذلك
بما زيد لا يفسر ان يضافا جوازا وكذلك الاسماء قبل المذركب نحو احد
انسان ثلاثة وجره في المعاني الخلق بالساني ان يكون بينهما كما لا ينقطع في
الفصل ابراهيم غير المراد من جملتين زيدان واعلم ان خبر العطف اذ لم يرد
يعطف لغيره ان عالما معوله لغيره لكن ضاربا بالساني ان كان الضميمة بان يكون
تاكيدا معني كما اذ عطف بيان او عطف بيان او عطف بيان بل لا يخرج ان يفسر
وجا زيدا زيدان او عطف بيان او عطف بيان فانه لا يعطف في ذلك
ان يكون في معنى واحد من جزه الامور كما سبق في الجمل او يكونان مجزأة خبر

Copyright